الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم العلوم الإدارية والمالية

أسلوب شركات القطاع المشترك

في إدارة المرافق الاقتصادية

((دراسة مقارنة))

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإدارية و المالية

إعداد الطالبة

مجدولين فؤاد حداد

إشراف الدكتور

سنان عمار

الأستاذ المساعد في قسم القانون العام

في جامعة دمشق

2022

أعضاء لجنة الحكم **<u>السادة الأساتذة</u>:**

الدكتور **محمد العموري** الأستاذ المساعد في قسم القانون العام بكلية الحقوق/جامعة دمشق – عضواً

الدكتور **محمدغانم يوسف** المدرس في قسم القانون الخاص بكلية الحقوق/جامعة دمشق – عضواً

الدكتور **سنان عمار** الأستاذ المساعد في قسم القانون العام بكلية الحقوق/جامعة دمشق – عضواً مشرفاً

المُلخَّص

تمثل شركات القطاع المشترك أيديولوجية الدولة في توجيه إدارة المرافق الاقتصادية التي تشبه المشاريع التي ينهض بها القطاع الخاص إلى حدٍّ كبيرٍ ويتمُّ تطبيقُ هذه الإيديولوجية التي تقوم بتسيير المرافق الاقتصادية من خلال اشتراك القطاع العام مع القطاع الخاص في رأسمال هذه الشركة، ومن خلال اشتراك القطاعين العام والخاص في إدارة الشركة بما يصبُّ مع غاية تأسيسها، ويُطلق على هذه الشركات اصطلاح الشركات المشتركة أو شركات الاقتصاد المُختلط، وغالباً ما تأخذُ هذه الشركات شكل الشركات المساهمة المغفلة العامة أو الخاصة وهذا ما يُشكِّلُ الإطار القانوني لهذا النوع من الشركات بحيث ينطبقُ عليها القانون الخاص الذي ينطبقُ على الشركات المُساهمة المُغفلة وهو قانون الشركات النافذ في كُلِّ دولةٍ من الدول إلا أنه و بسبب وجود القطاع العام الذي يُمثِّلُ الجهةَ الحكوميةَ في هذه الأيديولوجية فإنَّ هذه الشركات تخضعُ إلى القانون العام أيضاً فتتميزُ عن باقي الشركات التجارية بعددٍ من الأمور لأنها تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والمصلحة الخاصَّة على حدٍّ سواء، وهذا ما ينعكسُ على القواعد، والمبادئ الأساسية الناظمة للمرافق الاقتصادية، وخصوصاً عندما تُمثِّلُ الشريكَ الخاصَّ في عقد التشاركية المُبرم مع القطاع العام. بحيث تكمن آلية هذه الشركات في تسيير المرفق الاقتصادي من خلال مجلس الإدارة الذي يُمثِّلُ الجهةَ العامة والجهة الخاصة ومن خلال الدخول كطرفٍ في عقدٍ إداريٍّ غايته تسيير مرفق اقتصادي ما ،ونتيجةً لذلك يترتبُ على اتباع هذا الأسلوب آثاراً متعددة على القانونين العام و الخاص.

الكلمات المفتاحية: شركات قطاع مشترك، مرافق اقتصادية، تشاركية.

Summary

The companies of joint sector represent the ideology of the state in directing economic facilities management, that look like the projects that the private sector promote to a large extent . that ideology, which runs the economic facilitates, is applied through the participation of both public and private sectors in the capital of that company, and through the participation of both public and private sectors in the management of the company what is in the interest of the company establishment, those companies are called "Common Companies "or "Mixed Economy Companies" . Mostly, those companies have the type of public or private joint stock companies, what constitute the legal framework for that type of companies, as the special law, which is applied on that type of companies shall be applied on the joint stock companies; which is the law of companies valid in any country, but as long the public sector, which is represented by a state entity entity in that ideology, those companies shall be as well subject to the public law; that distinct them from the other trading companies in some affairs, because they seek to fulfill both public and private interests. That shall be reflected on the basic standards and principles regulating the economic facilities, especially when they represent the special partner in the partnership contract concluded with public sector.

the mechanism of those companies lies in managing the economic facility through the board of directors, which represents the public and the private entities by entering as a party to an administrative contract aimed at managing an economic facility. As a result, following this method has multiple effects on public and private laws.

Keywords: joint sector companies, economic facilities, partnership.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Law
Department of Administrative and Financial Science

The Method of the Joint Companies in Managing The Economical Utilities

((Comparing Study))

A dissertation submitted in Partial fulfillment of the requirements for the degree of master in administrative and financial sciences

Presented by:
MAGDOLEEN HADDAD

Supervised by:
Dr. SINAN AMMAR

An assistant Professor in the department of the Public Law, in damascus university

2022